

الدرس السابع والثمانون

شرائط المجتهد والمفتى

تحدثنا في العام الماضي بصورة مفصلة حول تقليد الميت، وقلنا هل يجوز تقليد الميت ابتداءً أم لا؟ ثم ذكرنا النظريات والآراء الواردة في أقوال العلماء وفطاحل هذا الفن ثم وصلنا إلى هذه النتيجة، والآن يبقى هذا السؤال وهو هل يجوز البقاء على تقليد الميت أم لا؟ وإذا قلنا بجوازه، هل يجوز ذلك مطلقاً أم مقيداً من قبيل أن يعمل المقلد قبل ذلك بفتوى المجتهد، وهذا ما يذهب إليه القائلون بجواز تقليد الميت ابتداءً بطريق أولى، نعم، فإذا قلنا بجواز تقليد الميت للشخص الذي قُلده فترة من الزمن فبعد وفاته يبقى على تقلیده بطريق أولى،

صفحة 260

وهذا ما لا نقاش فيه، وإنما البحث على مبني - كما ذهب إليه المشهور أيضاً - عدم جواز تقليد الميت ابتداءً، فعليه فلا ملازمة بين هذه النظرية وبين جوازه أو عدمه، بمعنى أنه يمكن لشخص أن لا يقبل بجواز تقليد الميت ابتداءً، ولكن يرى جواز البقاء على تقليد الميت، وهذا ما تمسك به المشهور وأغلب الفقهاء المعاصرين، ومن هنا وقع الخلاف بين القائلين بعدم جواز تقليد الميت ابتداءً، هل أن البقاء على تقليد الميت جائز أم لا؟

أدلة جواز البقاء على تقليد الميت:

ورد في كلمات القائلين بجواز البقاء على تقليد الميت مجموعاً أربعة أدلة سوف نسلط الضوء عليها جميعاً:

الدليل الأول: الاستصحاب

قالوا: إن قول هذا المجتهد في زمن حياته كان حجّة على مقلّده، والآن نشك هل أن قول هذا المجتهد بعد وفاته أيضاً حجّة عليه أم لا؟ وهل تبقى هذه الحجّية سارية بعد الوفاة أم لا؟ فنستصحب حجّيته، ونقول إن قول هذا المجتهد كان حجّة عليه، ويجب الالتفات هنا إلى هذه الملاحظة، وهي أن الكثير من الأعاظم الذين لم يقبلوا بجريان الاستصحاب في تقليد الميت ابتداءً، لكنهم أجروا الاستصحاب في البقاء على تقليد الميت، وهذه ملاحظة مهمة كي نعرف ذلك، وهنا عدّة بحوث:

البحث الأول: ما هو الفرق بين الأمرين؟ ونحن قلنا: إن - في بحثنا السابق في تقليد الميت الابتدائي - أحد أدلة القائلين بجواز البقاء على تقليد الميت الابتدائي، هو الاستصحاب، مثلاً كان قول الشيخ الطوسي حجّة في زمانه وأنا لم أدرك عصره، والآن أشك هل أن حجّية قول الشيخ مستمرة بالنسبة لي أم لا؟ استصحاب بقاء حجّيته، ومن جانب آخر أشك القائلون بعدم جواز التقليد الابتدائي على

هذا الاستصحاب عدة إشكالات، ذكرناها في العام الماضي وأتصور أنها كانت خمسة إشكالات، ولكن نفس هؤلاء القائلين بعدم الجواز، عندما يصلون إلى جواز البقاء على تقليد الميت يتمسكون بجريان الاستصحاب، إذن ما هو الفرق؟ لماذا لا يجري الاستصحاب في تقليد الميت الابتدائي، ولكنه يجري في البقاء على تقليد الميت؟ وفرقه عبارة عن أنَّ في البقاء على تقليد الميت هو حضور المكالَف في زمان المجتهد، مثلاً أنَّ زيداً كان موجوداً وبالغاً في زمن الإمام الراحل (قدس سره) وكان مقلِّداً له، أمّا الآن فقد توفي الإمام فهنا يستصحب زيد لنفسه البقاء على تقليد الإمام ويقول: كان قول الإمام قبل عام عندما كان حياً حجة علىَّ والآن أشك هل أنَّ حججته باقية أم لا؟ استصحب الحجية.

وإذا قيل لهم لماذا تتمسكون بالاستصحاب في البقاء على تقليد الميت دون التقليد الابتدائي؟ وما الفرق بينهما؟ الجواب ما أشرنا إليه، لأنَّ في التقليد الابتدائي ليس هناك لدينا قضية متيقنة بين المقلَّد والمقلَّد، أمّا في البقاء على تقليد الميت فهذا النسبة المتيقنة موجودة لدى الشخص المقلَّد، وبذلك يتحقق ركن من أركان الاستصحاب، وبعد كل ذلك لماذا نجري الاستصحاب هنا؟

البحث الثاني: ما هو المستصحب عندنا؟ هنا ثلاثة احتمالات:

أولاً: أن نجعل المستصحب حكماً وضعياً للحجية، لأنَّ الحجية حكم من الأحكام الوضعية، مثل الشرطية والمانعية والسببية والصحة، فإذا كان كذلك فنجعل الحجية مستصحباً.

ثانياً: إن الحكم الواقعي لفتوى المجتهد طريق إلى حكم الواقع الذي نريد أن نجعله مستصحباً.

ثالثاً: أن نستصحب الحكم الظاهري الذي يموجبه أفتى المجتهد.

نبدأ في الورقة الأولى في بيان الحكم الظاهري، ونقول: كان زيد مقلِّداً لمجتهد في أيام حياته، وكان هذا المجتهد يفتى في زمان حياته بأنَّ صلاة الجمعة

في زمن الغيبة مثلاً واجب عيني، ولابدَّ أنه قد أفتى بذلك تمسكاً برواية فيكون حكمه حكماً ظاهرياً، يعني أنَّ وجوب صلاة الجمعة حكم ظاهري، نعم، طبقاً لهذه النظرية كما لاحظنا ذلك في كتاب الكفاية، أنَّ المشهور ذهبوا إلى أنَّ الامارات مثل الخبر الواحد وغيره يتضمن حكماً مماثلاً، مثلاً وردت رواية تقول إنَّ صلاة الجمعة في زمن الغيبة واجب عيني، إذن إنَّ هذه الامارة جعلت لحكم يسمى بحكم المماثل، يعني يماثل الحكم الواقعي، فتكون النتيجة فتوى المجتهد وفافاً لهذا الخبر الواحد أنَّ صلاة الجمعة واجبة حسب حكم ظاهري، فعندما يتوفى مرجع التقليد، نقول: إنَّ صلاة الجمعة قبل سنتين كانت واجبة على المقلَّد بالحكم الظاهري، والآن نشك ببقاء الحكم الظاهري، هل له أنَّ يتمسكون بالاستصحاب عملاً بهذا الحكم الظاهري أم لا؟ أي يقول كانت صلاة الجمعة واجبة علىَّ بالحكم الظاهري عندما كان المرجع حياً، والآن بعد وفاة المرجع أستطيع استصحاب وجوب صلاة الجمعة. نقول إنَّ هذا الاستصحاب باطل، لماذا؟

يقال في الجواب: إنَّ سبب بطلانه هو لأنَّنا نفقد اليقين السابق في هذا الاستصحاب، أما حصل اليقين التعدي بوجوب صلاة الجمعة في زمن حياته؟ - أي نسمى هذا العمل بفتوى المجتهد باليقين التعدي - وليس هناك فرق في الاستصحاب بين أن يكون اليقين وجداً أو تعبيداً، وعلى سبيل المثال: إذا رأينا الدم على السجادة ثم بعد مرور أيام نشك هل أنَّ النجاسة باقية على نجاستها أم لا؟ نستصحب النجاسة، لماذا؟ لأنَّه حصل لنا بيقين وجداً بوجود الدم في السجادة وأنَّ السجادة نجسة، وكذلك لو شهد نفران

على نجاسة السجادة فحصلت لنا بيّنة بشهادتها على نجاسة السجادة فيحصل بذلك لنا يقين تعبدى على نجاسة السجادة، لأنّ الشارع تعبدنا على أنّ البيّنة علم ويقين، ثم لو شكنا بعد يومين هل أنّ السجادة نجسة أم لا؟ فنستصحب النجاسة، لأنّنا بحاجة في الاستصحاب إلى يقين سابق، عندئذ لا فرق بين حصول هذا اليقين من الوجдан أو التعبد، وما

صفحه 263

نحن فيه كذلك لأنّ المقلّد كان متيقناً من فتوى مجتهده في زمن حياته بوجوب صلاة الجمعة في زمن الغيبة، والآن بعد وفاته يشك هل بقي وجوب صلاة الجمعة أم لا؟ فلا إشكال بالتمسك بالاستصحاب هنا والعمل بوجوب صلاة الجمعة.

إن قلت: هل أنّ هذا البيان صحيح أم لا؟ وهل يصح أن نجعل المستصحب حكمًا ظاهريًّا؟

قلت: كلا، لأنّنا لا نملك هنا يقيناً تعديلاً، وهل ينعقد الشك هنا، وهل أنّ حجّة الفتوى مقيدة بحال الحياة أم مطلق الحالات؟ نقول: عندما يتوفى المجتهد ويحصل الشك يرتفع اليقين التعبدى.

إن قلت: ما الفرق بينه وبين البيّنة التي يحصل منها اليقين وحجّة البيّنة مطلقة؟ قلت: إنّ البيّنة حصلت بنجاسة السجادة، وبعد مرور عشرة فإنّ حجّة البيّنة تبقى محفوظة على حالها، سوى أنّنا نشك هل أنّ النجاسة رفعت أم لا؟ نستصحب بقاء النجاسة، ولكن لو قامت بيّنة على أمر ثم ترددنا هل كانت حجّة البيّنة منوطه مثلاً بقيد أم مطلق؟ فحينئذ ليس لدينا هنا يقين سابق كي نتمسك بالاستصحاب، ونقول إنّ أدلة البيّنة مطلقة ولا يمكن التمسك بالاستصحاب، إذن لا يمكن التمسك بالحكم الظاهري بوجوب صلاة الجمعة في زمن الغيبة، لأنّنا بعد الشك نفقد اليقين التعبدى.

ولكن الحكم الواقعي بعد فتوى المجتهد ثبت في حق المكّاف، لأنّ فتواه طريق إلى الحكم الواقعي، وبعد وفاته نشك هل أنّ الحكم الواقعي ثابت كي نتمسك بالاستصحاب أم لا؟ نقول بجريان الاستصحاب هنا.

إن قلت: نتمسك بالحكم الواقعي يعني الحكم الذي صدرت من أجله فتوى المجتهد. وبعبارة أخرى: هل أنّ الحكم الواقعي ثبت في ذمته في زمان حياة المجتهد أم لا؟ والآن نقول نفس هذا الحكم ثابت في ذمته، إذن أين الإشكال؟

قلت: إنّنا لا نملك يقيناً وجداً بالنسبة للحكم الواقعي، مثلاً لو سأّلناكم هل

صفحه 264

كان لكم في زمن حياة المجتهد بالنسبة إلى فتواه يقيناً وجداً؟ تقولون: كلا، لأنّنا لا ندرى هل هو حكم واقعي أم لا؟ وهل أنّ المجتهد أصاب الواقع أم لا؟ وهل وجوب صلاة الجمعة كان مطابقاً للواقع أم لا؟ إذن ليس لدينا يقين وجداً، وإذا قلتم باليقين التعبدى وهذا ما دفع بنا إلى الحكم الظاهري، فعليه لا نستطيع التمسك بالحكم الواقعي أيضاً، فلا يبقى أمامنا سوى أنّ نجعل المستصحب طریقاً فعلياً لا إنشائياً، فنقول: إنّ زيد كان في زمن حياة المجتهد حياً وبالغاً وعاقلاً ومقلّداً، ولما قلدَ كانت فتوى المجتهد حجّة عليه بحجّة فعلية لا حجّة تعليقية أو إنشائية، أو تقليدية حيث لا اعتبار لها، والآن نشك هل أنّ هذه الحجّة الفعلية ترتفع بعد طرده الموت أم لا؟ فهنا نستصحب الحجّة الفعلية.

قلنا: إنّ الفائلين بعدم جريان الاستصحاب في تقليد الميت الابتدائي هنا يتمسكون بجريان الاستصحاب، ولكن الأمر هو أنّ هذا الاستصحاب مبني على مبني المشهور الذين قالوا: إنّ الاستصحاب جار في الأحكام الشرعية سواءً كانت أحکاماً تكليفية أو وضعية، وخالفهم بعض الأكابر مثل السيد الخوئي (قدس سره) حيث ذهب إلى عدم جريان الاستصحاب في الأحكام الشرعية

بتاتاً، بل إنّه ينكر جريان الاستصحاب وحجيته في الأحكام بصورة عامة.

أمّا ما طرحته من الإشكالات في بحث تقليد الميت ابتداءً، فنفسها جارية هنا أيضاً، وإن حاول البعض الاجابة عن هذا الإشكال لكنه لا يستحق الجواب، ونفس هذا الإشكال طرحته المرحوم الآخوند في الكفاية، فإنه قال: إنّ حجية الفتوى متقومة برأي وكلام المجتهد فإذا مات المجتهد انعدمت جميع شؤونه معه، ولكن عقلاً تبقى نفسه الناطقة، ونحن نريد في الاستصحاب بقاء الموضوع العرفي، والعرف يقول: الموضوع هو بقاء حجية قول المجتهد وبموته تنعدم حجيته، وإذا انعدمت حجية كلام المجتهد فلا يبقى موضوع الاستصحاب العرفي وإن بقي موضوع الاستصحاب العقلي، لأنّ العقل يقول: ينعدم رأيه وإن بقيت نفسه الناطقة

صفحه 265

وروحه، وكلام المجتهد متعلق بنفسه الناطقة وروحه الحاضرة، نعم، هذا نظر العقل، ولكن في نظر العرف إذا مات المجتهد انعدم رأيه فلا استصحاب لما ينعدم.

هذا الإشكال يعنيه يجري هنا كما جرى في بحث تقليد الميت ابتداءً، بمعنى أنّ الذي يريد أنّ يستصحب بقاء الحجية الفعلية نسأل ما هو موضوع الحجية الفعلية.

إن قلت: قول المجتهد.

قلت: لا قول للمجتهد بعد موته.

إذن كما قلنا إنّ الاستصحاب لا يجري في تقليد الميت ابتداءً، وكذلك لا جريان له هنا في هذا الموضوع.